الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٤ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. وقد أنشئ فريق الخبراء في عام ٢٠١٥ للاضطلاع بمهمة إعداد كتيب عن نظام للحسابات القومية الموسعة وإحصاءات الأعمال التجارية المتكاملة. وقد عولج في هذا الكتيب موضوع قياس الترابط بين الاقتصادات من خلال مراعاة سلاسل القيمة العالمية على نحو مناسب مع المحافظة على منظور النظام الإحصائي الوطني. ويقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز في إعداد الكتيب. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

* E/CN.3/2017/1.

160117 301216 16-22261 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

أولا – مقدمة

١ – أتاحت العولمة الاقتصادية للمؤسسات التجارية فرصا جديدة لتنظيم سلاسل إنتاجها بمزيد من الكفاءة. وأدى ذلك إلى زيادة تعقيد تجميع الإحصاءات الاقتصادية، لأن من الأصعب تصنيف الأنشطة الإنتاجية على أساس كل بلد على حدة. وثمة حاجة إلى فهم الفوائد والمخاطر الشاملة لعدة بلدان عن طريق التمكن من ”النظر من خلال“ الشركات العالمية في سلاسل القيمة العالمية وملاحظة مساهماتها في شبكات الإنتاج للمنشآت المقيمة في بلدان متعددة. وتطرح ترتيبات الإنتاج العالمية الناشئة هذه تحديات في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات التجارية، بما في ذلك سجلات الأعمال التجارية الداعمة. وتشمل التحديات اختيار الوحدة الإحصائية، وتصنيف الحسابات (المحيطة بسلسلة القيمة العالمية)، وتنفيذ مبدأ السيطرة الاقتصادية والملكية الاقتصادية، وتسجيل المعاملات والبنود المحلية والعابرة للحدود في الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات.

٢ – وقد أنشأت اللجنة الإحصائية في مقررها ١٠٧/٤٦ فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية من أجل التصدي لهذه التحديات في مجال القياس. وتتمثل المهمة الرئيسية لفريق الخبراء في وضع كتيب سيعالج التصنيفات المتصلة بسلسلة القيمة العالمية وتكامل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتجارة والعولمة باعتبارها امتدادا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨[(١)] ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠١٢، كل ذلك مدعوم بإطار متكامل للمؤسسات التجارية والإحصاءات التجارية.

٣ – وسيستند الدليل إلى العمل الحالي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وجهات أخرى، على النحو المبين في التقارير السابقة إلى اللجنة بشأن هذا الموضوع في السنوات الأربع الماضية (E/CN.3/2013/7 و E/CN.3/2014/7 و E/CN.3/2015/12 و E/CN.3/2016/23). واتفقت اللجنة أيضا على اقتراح وضع سجل عالمي لمجموعة المؤسسات التجارية من أجل مساعدة الإحصائيين الوطنيين على تحسين فهم استراتيجيات المؤسسات التجارية والعلاقات بين المؤسسات في مجال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في سياق تجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي عبر الحدود.

(١) United Nations publication, Sales No. E.08.XVII.29.

٤ - ويتسم كل من المنظور القائم على سلسلة القيمة العالمية ومنظور مجمِّعي البيانات الوطنية بأهمية أساسية لفهم تشكيل الكتيب. ويتوخى من الأدلة التي وضعت في سياق اللجنة عموما مساعدة وإرشاد مجمعي البيانات من منظور وطني. غير أنه مع إدراك تأثير سلاسل القيمة العالمية عبر البلدان على الهيكل الاقتصادي للبلدان الشريكة، يُشجع في الكتيب الأخذ بنهج متعدد البلدان بالنسبة للصناعات الوطنية المدرجة في سلاسل القيمة العالمية الكبرى. ويعزز النهج القائم على سلسلة القيمة العالمية أيضا منظورا عالميا للمؤسسات ويستفيد من التجميع المتكامل للإحصاءات التجارية من المؤسسات الكبيرة من أجل مجموعة مختارة من الأنشطة الاقتصادية المتصلة بسلسلة القيمة العالمية، بما في ذلك التجارة في السلع والخدمات الوسيطة والاستثمارات المباشرة الأجنبية، لا سيما من جانب المؤسسات المتعددة الجنسيات الكبيرة. وبالإضافة إلى تعزيز تكامل الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات التجارية والتجارة والاستثمار على مستوى الاقتصاد الجزئي - على الصعيد الوطني وفيما بين البلدان الشريكة الاقتصادية الرئيسية - فإن جداول العرض والاستخدام المشترك بين البلدان، وكذلك جداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين البلدان، يمكن أن تساعد في رسم وفهم العلاقات على مستوى الاقتصاد الكلي. ويتطلب قياس الإحصاءات عبر الحدود بصورة صحيحة وسليمة قدرا من تبادل البيانات مع البلدان الشريكة الاقتصادية الهامة.

٥ - وفيما يتعلق بحسابات الاقتصاد الكلي، يضطلع فريق الخبراء بعمله بالتعاون الوثيق مع مبادرتين أخريين، وهما: مشروع التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، الذي يضع التقديرات عن طريق إعداد جداول عالمية للمدخلات والمخرجات بغية إبراز الطابع العالمي المتزايد لإنتاج مدفوع بسلاسل القيمة العالمية؛ ومشروع الحسابات الدولية والعالمية الكاملة المتعلقة بالبحوث في مجال تحليل المدخلات والمخرجات من أجل إعداد تقدير سنوي لجداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين البلدان التي يضعها الاتحاد الأوروبي والقيام في كل فترة مرجعية مدتها خمس سنوات بوضع جداول العرض والاستخدام المشتركة بين البلدان وجداول المدخلات والمخرجات في الاتحاد الأوروبي.

٦ - وترد في الفرع ''ثانيا'' من هذا التقرير لمحة عامة عن الكتيب، بينما يتضمن الفرع ''ثالثا'' وصفا موجزا للأعمال ذات الصلة التي أبلغت عنها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية.

ثانيا – الكتيب المعنون "حساب سلاسل القيمة العالمية: نظام للحسابات القومية الموسعة وإحصاءات الأعمال التجارية المتكاملة"

٧ – عقد فريق الخبراء اجتماعين في نيويورك في عام ٢٠١٦ مخصصين لإعداد الكتيب. وقد عقد الاجتماع الأول في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، حيث نوقشت اختصاصات الفريق وبرنامج عمله. وقدمت نتائج الاجتماع في وثيقة معلومات أساسية[٢] لكي تدرج في تقرير الأمين العام (E/CN.3/2016/23) المقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين. وعقد الاجتماع الثاني في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر[٣]. وأكد الفريق من جديد أن نمو العولمة الاقتصادية وتجزؤ الإنتاج يتطلب مجموعة موسعة من الحسابات الاقتصادية والإحصاءات التجارية التي يمكن أن توفر إحصاءات دقيقة ووجيهة في الوقت المناسب في مجال الاقتصاد الكلي والأعمال التجارية من منظور سلسلة القيمة العالمية.

ألف – الهدف المتوخى من الكتيب

٨ – يتزايد ارتكاز الاقتصاد العالمي حول سلاسل القيمة العالمية التي تستأثر بحصة متنامية من التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي والعمالة، كما أوضح مركز جامعة ديوك المعني بالعولمة والحوكمة والقدرة التنافسية[٤]. ويؤثر تطور سلاسل القيمة العالمية في مختلف القطاعات، مثل الأغذية الزراعية والمنسوجات والملابس والسيارات والإلكترونيات والسياحة والخدمات التجارية تأثيرا كبيرا من حيث التجارة العالمية والإنتاج والعمالة وكيفية اندماج شركات البلدان النامية ومنتجيها وعمالها في الاقتصاد العالمي. وتربط سلاسل القيمة العالمية الشركات والعمال والمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وغالبا ما توفر نقطة انطلاق للشركات والعمال في البلدان النامية للمشاركة في الاقتصاد العالمي. وتعد القدرة على الاندماج بفعالية في سلاسل القيمة العالمية شرطا حيويا للتنمية الاقتصادية للعديد من البلدان، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض. وهذا يفترض القدرة على الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية،

---

(٢) يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي: http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/BG-2016-23-international-trade-and-economic-globalization-statisitcs-E.pdf.

(٣) انظر: http://unstats.un.org/unsd/trade/events/2016/nov-newyork/default.asp.

(٤) Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark, "Global value chain analysis: a primer", 2nd Ed. (Durham, North Carolina, Duke University, 2016) (Durham, North Carolina, Duke University, 2016). يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: www.cggc.duke.edu/pdfs/Duke_CGGC_Global_Value_Chain_GVC_Analysis_Primer_2nd_Ed_2016.pdf.

والتنافس بنجاح و ''اغتنام المكاسب'' من حيث التنمية الاقتصادية الوطنية وبناء القدرات وإيجاد فرص عمل أوفر وأفضل من أجل الحد من البطالة والفقر. ولذا فإن المسألة لا تقتصر على مدى ضرورة المشاركة في الاقتصاد العالمي، بل أيضا على كيفية القيام بذلك على نحو مربح.

٩ - ومن خلال مراعاة تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية على نحو صريح، ستوفر الحسابات القومية الموسعة والإحصاءات التجارية المتكاملة معلومات أفضل يسترشد بها في السياسات العامة والقرارات التجارية بشأن القضايا التي تتصل على سبيل المثال بالنمو والإنتاجية والحصة المحلية والأجنبية من القيمة المضافة المكتسبة والعمالة المحلية والأجنبية ورأس المال المستخدم في إنتاج السلع والخدمات. وسيقدم الكتيب منظورا وطنيا بشأن العولمة على أساس نموذج قائم على سلسلة القيمة العالمية، يبيِّن تحليلا متكاملا على الصعيد الإقليمي لقطاعات محددة من سلسلة القيمة العالمية في سياق سلسلة إمدادات متعددة البلدان من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة والترتيبات المؤسسية. وهذا يتيح بعد ذلك عرضا متكاملا لبيانات الإنتاج والدخل والأصول والخصوم والمعاملات البيئية - الاقتصادية حسب البلدان الشريكة فيما يتعلق بالصناعات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية التي تضطلع بدور كبير في الاقتصاد الوطني، مما يسفر عن وضع جداول العرض والاستخدام المتعددة الشركاء والحسابات ذات الصلة الخاصة بسلسلة القيمة العالمية.

١٠ - ويقدم الكتيب استعراضا عاما رفيعا لكيفية زيادة دقة الإحصاءات الاقتصادية وأهميتها في قياس آثار العولمة على الحسابات القومية والإحصاءات التجارية. ويستند إلى المعايير والمبادئ التوجيهية والبحوث القائمة، ويقدم لمحة عامة عنها ويرشد القارئ إلى مواد أساسية أكثر تفصيلا. وسوف يكون مفيدا أيضا لطائفة واسعة من المجمِّعين في تقديم حلول بديلة، مثل التقديرات غير المباشرة باستخدام البيانات القائمة واستخدام البيانات المختلطة. وينبغي أيضا أن يوضح الكتيب أنه يمكن للبلدان ضمن الإطار العام أن تنفذ على نحو مرن (بطريقة الوحدات النموذجية) التوصيات وفقا لأولوياتها الوطنية. وسيتم تجنب الازدواجية قدر الإمكان في جميع فصول الكتيب، في حين سيورد فصولا قائمة بذاتها بشأن الجوانب المختلفة للمحاسبة الاقتصادية الكلية والإحصاءات التجارية.

باء - مخطط الكتيب

١١ - هذا الكتيب مقسم إلى خمسة أجزاء وخطة بحثية. فالجزء الأول يوثِّق الدوافع السياساتية والتجارية والإحصائية التي تبرر اتباع النهج القائم على سلسلة القيمة العالمية لقياس التجارة والعولمة. وسوف يبين النمو الحاصل في سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها على

أهمية ونوعية الإحصاءات الاقتصادية (أي حصة القيمة المضافة، والحساب المزدوج والتفاوتات) والحاجة إلى منظور وطني بشأن عمليات الإنتاج المتعددة البلدان لسلاسل القيمة العالمية.

١٢ - وفي الجزء الثاني، يُعرض الإطار الإحصائي العام للحسابات القومية الموسعة وإحصاءات الأعمال التجارية والإحصاءات التجارية المتكاملة. وستقدم تفاصيل وإيضاحات عن جداول العرض والاستخدام العالمية الموسعة وجداول العرض والاستخدام المتعددة الشركاء الخاصة بسلسلة القيمة العالمية؛ وإطار موسع للإنتاجية باستخدام نموذج ''KLEMS''؛ والحسابات البيئية الاقتصادية الموسعة؛ والحسابات الرأسمالية والمالية الموسعة. وهذا التوسع الأخير يستند إلى الأعمال المضطلع بها في إطار مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات المتعلقة بالروابط المالية عبر الحدود والمخاطر وأوجه الضعف، كما أنه يربط الصلة بتلك الأعمال. وتبيّن الحسابات الرأسمالية والمالية أيضا المسائل المفاهيمية التي تحيط بإحصاءات المؤسسات العالمية المتعددة الجنسيات، لأن هذه المؤسسات هي الجهات الفاعلة التي تقود العولمة. وينتهي الجزء الثاني بفصل نوقشت فيه مواضيع خاصة، منها المواضيع التي لم تعالج في إطار خطة بحوث اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنونة ''دليل لقياس الإنتاج العالمي''.

١٣ - أما الجزء الثالث من الكتيب فيتوخى تعميق فهم سلاسل القيمة العالمية، وهو الموضوع الرئيسي للكتيب. ويبين تدريجيا النهج القائم على سلسلة القيمة العالمية، ويورد تفصيلا دقيقا للمنتجات والتصنيفات المستخدمة في الصناعات لجداول العرض والاستخدام وتسلسل الحسابات اللازمة لمعالجة عدم التجانس بين الشركات وإدماج حسابات سلسلة القيمة العالمية في الحسابات الإقليمية والعالمية، والبيانات على مستوى الشركات والبيانات الجزئية اللازمة لتجميع سلسلة القيمة العالمية. وسيتم أيضا توضيح تطبيق نموذج سلسلة القيمة العالمية من خلال عدد من الدراسات الإفرادية المتعددة البلدان لمجموعة مختارة من الصناعات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

١٤ - ويتناول الجزء الرابع إطار الإحصاءات المتكاملة للأعمال التجارية والتجارة والاستثمار المتعلقة بحسابات الصناعات التي تخص تحديدا سلسلة القيمة العالمية. ويبين الإطار توسيع سجلات الأعمال التجارية (ولا سيما بالنسبة للشركات الكبيرة)، مع تفصيلات إضافية لخصائص هذه الشركات المرتبطة بسلسلة القيمة العالمية، مثل الحجم (من حيث الدخل أو العمالة أو رأس المال)، والكثافة التجارية والملكية، عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي والاستعانة بمصادر دولية لأداء مهام تجارية. وسيولى الاهتمام للمواءمة بين

الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها الأجنبية، وبخاصة فيما بين البلدان الشريكة في سلاسل القيمة العالمية الهامة اقتصاديا، من خلال وضع قواعد بيانات لهذه الوحدات الكبيرة. ويناقش الجزء الرابع أيضا الأساليب الكفيلة بتحسين نوعية الإحصاءات التجارية الأساسية، من بين وسائل أخرى، من خلال معالجة التفاوتات الثنائية في تجارة البضائع والتجارة في الخدمات والاستثمار المباشر الأجنبي.

١٥ - أما الجزء الأخير من الكتيب فيتناول جملة أمور منها تطبيقات إطار القياس وصيغه الموسعة المختلفة من حيث اشتقاق التقديرات المتعلقة بالقيمة المضافة وفرص العمل واستخدام رؤوس الأموال واستخدام الموارد الطبيعية. كما يرد بيان للسياسات العامة التي ستدعمها الحسابات الموسعة. وتشمل السياسات المطروحة للمناقشة السياسات في مجال التجارة والتنمية والضرائب والاستقرار النقدي والمالي وأسواق العمل والبيئة.

جيم - الجدول الزمني لإعداد الكتيب

١٦ - ستشرف على إعداد الكتيب هيئة تحرير تضم محرر الكتيب ورئيس فريق الخبراء وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة التي ستتولى مهام الأمانة. ومن المقرر تقديم المشاريع الأولى للفصول بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧. بيد أن بعض الفصول سيعتمد في جانب منه على بحوث جديدة أو توليف واستعراض كمية كبيرة من المواد الجديدة. ومن المقرر تقديم المشاريع الجزئية أو المخططات المشروحة لتلك الفصول بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧، أما مشاريعها الكاملة فمن المقرر تقديمها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن المفترض إتاحة المشاريع المنقحة للاستعراض العام بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أما المشروع النهائي للكتيب فيتوقع أن يقدم إلى اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٨.

ثالثا - تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

١٧ - عادة ما تقدم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية تقارير مستقلة إلى اللجنة الإحصائية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة. أما في الدورة الحالية، فلا يقدم إلى اللجنة، على سبيل العلم، إلا موجز للنقاط الرئيسية المنبثقة عن أحداث اجتماعات فرقة العمل.

١٨ - وقد عقد أحدث اجتماع لفرقة العمل في نيويورك يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وشملت البنود الموضوعية الرئيسية لجدول الأعمال قياس التجارة الرقمية؛ والتوفيق بين التفاوتات التجارية؛ والتجارة في الخدمات حسب طرائق التوريد؛ وبناء القدرات الإحصائية؛ وسلمت فرقة العمل بتزايد أهمية وفائدة التجارة الرقمية على مستوى السياسات وبالحاجة إلى إطار مفاهيمي للقياس. ورحبت بطلب مجموعة العشرين الموجه إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز الجهود في هذا المجال، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، من أجل صياغة تصنيف للتجارة الرقمية وخطة عمل أشمل للتنمية الإحصائية. وأعربت فرقة العمل عن تقديرها للمشروع التعاوني لقياس معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وأيدت مواصلة تنسيق هذه الأنشطة واتفقت على تنظيم اجتماع بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٧.

١٩ - واعتبرت فرقة العمل مسألة الحد من أوجه التفاوت في التجارة الثنائية أولوية رئيسية تستدعي المزيد من العمل، وشجعت على إجراء دراسات التوفيق الثنائية ورحبت بالعمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع منظمات دولية وبلدان أخرى، من أجل وضع قواعد بيانات مرجعية عالمية للإحصاءات المتوازنة المتعلقة بالتجارة في البضائع والتجارة في الخدمات، ستصدر بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ورحبت فرقة العمل أيضا بالعمل المتعلق بإحصاءات التجارة في الخدمات حسب طريقة التوريد الذي يضطلع به المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي والمصرف المركزي الألماني، وكذلك الأنشطة التي تزمع منظمة التجارة العالمية الاضطلاع بها من أجل إنشاء مجموعة بيانات تحليلية عالمية بشأن التجارة في الخدمات حسب طريقة التوريد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات المهتمة الأخرى. وأخيرا، استعرضت فرقة العمل أنشطة بناء القدرات التقنية المقبلة في مجال التجارة وخلصت إلى أن زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في فرقة العمل من شأنها أن تزيد من تعزيز التنسيق.

٢٠ - واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.